بيان فريق العمل الدولي المعني بالعقوبات بمجموعة أصدقاء الشعب السوري
لاهاي ، هولندا ، في 20 أيلول/سبتمبر 2012

1- عقد فريق العمل الدولي المعني بالعقوبات في مجموعة أصدقاء الشعب السوري («الفريق») اجتماعه الرابع في لاهاي، هولندا، في 20 أيلول/سبتمبر 2012. وقد تابع الاجتماع البناء وأيد نتائج الاجتماعات التي عقدها الفريق في باريس في 17 نيسان/أبريل، وفي واشنطن دي سي في 6 حزيران/يونيو، وفي الدوحة في 19 تموز/يوليو. وقد ترأست هولندا وتونس وكندا الاجتماع بشكل مشترك، وكانت هولندا المستضيفة له، وألقى وزير الخارجية الدكتور يوري روزنتال كلمة افتتاحه. وفي الاجتماع تم تمثيل 60 بلد وكذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي، مما يؤكد العزم المتزايد لدى المجتمع الدولي على إيجاد حل سلمي للصراع في سوريا واتخاذ تدابير تقييدية مستهدفة وقوية من أجل زيادة الضغط على النظام السوري لوقف العنف على الفور والدخول في انتقال سياسي شامل تحت قيادة سورية بتسهيل من قبل الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي. وقد حضر الاجتماع أيضاً أعضاء في المعارضة السورية.

2- أكد الفريق من جديد صلاحياته التي أقرها المؤتمر الثاني لمجموعة أصدقاء الشعب السوري في اسطنبول في الفاتح من نيسان/ أبريل 2012، وأكد من جديد التزامه بتحقيق المزيد من الفعالية لتنفيذ التدابير التقييدية التي سبق اعتمادها من قبل الدول والمنظمات الدولية. وكرر الفريق عزمه على ضمان أن تكون العقوبات ضد النظام السوري ومؤيديه المحددين منسقة وفعالة، وأن يتم تنفيذها بقوة لإسراع وضع حد لقمع النظام للشعب السوري.

3- أعرب الفريق عن بالغ قلقه إزاء استمرار العنف وحملة النظام السوري للقمع الوحشي ضد مواطنيه. وطالب الفريق أيضاً الدول والجماعات والأفراد الذين يدعمون بنشاط جهود النظام السوري القاسية لقمع التطلعات السياسية للشعب السوري بوقف دعمهم. والوضع في سوريا يتدهور يوماً بعد يوم، كما ذكر من قبل الممثل الخاص المشترك، الذي وجه الفريق مجدداً دعمه الكامل له.

4- دعا الفريق جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن الدولي، إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومعقولة تضامناً مع الشعب السوري، وإلى زيادة الضغط على النظام السوري من خلال تنفيذ وفرض تدابير لمنعه من الوصول إلى الموارد الضرورية لحملته العنيفة ضد شعبه. وأكد الفريق تصميمه على دعم القضية العادلة للشعب السوري. وأكد أنه يجب أن يتحدد مستقبل سورية بواسطة الشعب السوري، وأنه سيقف ثابتاً بجانبه حتى يتم تحقيق تطلعاته المشروعة التي هي من حقه.

5- رحب الفريق بزيادة الضغط على النظام من خلال مجموعة واسعة من العقوبات التي أقرتها بلدان ومنظمات مختلفة. وقد أثرت هذه الإجراءات فعلاً بشدة على النظام السوري وأضعفت قدرته على قمع الشعب السوري، ومن ضمنها مثلاً قطع مصادره الرئيسية للدخل كالدخل البالغ مليارات عديدة من الدولارات من تصدير النفط، وتجميد أصول الوكالات الحكومية المشاركة في أعمال العنف. وهذه المصادر لم تعد متوفرة للنظام السوري من أجل تمويل قمع الشعب السوري.

6- دعا الفريق إلى رفع مستوى اليقظة بصورة مستمرة لمواجهة جهود النظام لتلافي العقوبات الدولية، التي تشمل البحث عن أسواق بديلة للنفط الخام، وطالب الفريق الشركاء الدوليين بمقاومة شراء منتجات النفط السورية. وأشار الفريق إلى أهمية الدور الذي تلعبه الدول المجاورة، وأثنى على البلدان المجاورة التي اعتمدت العقوبات ضد النظام السوري على الرغم من العواقب الاقتصادية التي لا يستهان بها.

7- أقر أعضاء الفريق عقوبات فعالة ومتناسبة ومنسقة تستهدف النظام السوري وسيواصلون تحسين تنفيذ وفرض

العقوبات القائمة بالفعل. واستحث الفريق الدول الأخرى للحاق بالركب. وفي هذا الصدد دعا الفريق جميع الدول أن تتخذ خطوات لتنسيق أنظمة العقوبات الوطنية والإقليمية من خلال فرض ما لا يقل عن تجميد الأصول على كبار المسؤولين في النظام السوري الذين شاركوا في القمع، فضلاً عن تجميد الأصول وفرض القيود على المعاملات مع البنك المركزي السوري والبنك التجاري السوري وبنك سورية الدولي الإسلامي لضمان عزلهم عن النظام المالي الدولي. ودعا الفريق أيضاً جميع الدول لمقاطعة المنتجات النفطية السورية وفرض حظر على توفير التأمين وإعادة التأمين للشحنات من المنتجات النفطية السورية.

8- دعا الفريق جميع الدول لتبني حظر رسمي على المساعدة التقنية العسكرية وشحن الأسلحة للنظام السوري وعلى توفير التأمين وإعادة التأمين لشحنات أسلحة البلدان الثالثة إلى سورية. وأكد من جديد التزامه القوي بمتابعة تبادل المعلومات المستمر عن التدابير المتخذة لزيادة الضغط على النظام السوري.

9- إن جهود المجتمع الدولي المالي والتجاري المستمرة ذات أهمية بالغة للمحافظة على الضغط على النظام السوري وزيادته. وقد دعا الفريق المجتمع الدولي المالي ومجتمع الأعمال إلى الامتثال بجديةإلى التدابير التقييدية الحالية والمقبلة ضد النظام السوري وإلى استخلاص الدروس من أفضل الممارسات وتبادلها. وتتعرض بشكل خاص المؤسسات المالية والشركات في تلك الدول التي اختارت عدم الانضمام إلى الجهود الدولية لفرض العقوبات على النظام السوري إلى المجازفة بسمعتها لاستمرارها في التعامل مع النظام السوري. ويطالب الفريق هذه المؤسسات والشركات - التي تم تحديد بعضها في الصحافة - بقطع توفير أية خدمات مالية وسلع مدرجة في القائمة للنظام السوري بما يتفق مع الإجراءات المتخذة من قبل غالبية المؤسسات المالية والشركات في العالم، لأن تقديم تلك الخدمات المالية والسلع المدرجة في القائمة يساهم في تمكين النظام السوري من قمع شعبه، ويلحق الضرر بسمعة المؤسسات والشركات التي قامت بتقديمها.

10- تلقى الفريق شرحاً موجزاً عن العقوبات من القطاع المالي وناقش الآثار العملية المترتبة على العقوبات المالية وسبل منع التهرب من العقوبات وتحديد المعاملات المشبوهة. ودرس الفريق الطرق التي يمكن أن تعمل بها الحكومات والقطاع المالي معاً لإقرار أفضل الممارسات لكي تكون العقوبات المالية فعالة.

11- دعا الفريق جميع الدول لضمان دقة التنفيذ وفرض العقوبات. وأعرب الفريق عن إدراكه بأن الوعي بالعقوبات الحالية هو أمر حيوي في هذا الصدد. وسعياً لتحسين فعالية التدابير التقييدية التي اتخذتها الدول بالفعل قام الفريق بوضع قائمة للسلطات الوطنية المختصة في الدول المختلفة، حيث يمكن للشركات الحصول على معلومات بشأن العقوبات على سوريا. وسوف تصبح هذه القائمة متوفرة للعامة.

12- أكد الفريق أنه عن طريق تكثيف الضغوط على النظام السوري والمتواطئين معه من خلال العقوبات، فإنه يعبر عن تضامنه مع الشعب السوري، الذي يواجه الإرهاب اليومي لعمليات القمع بواسطة النظام السوري. و لهذا السبب أكد الفريق على أهمية العقوبات الموجهة جيداً، التي تستهدف النظام وتؤثر عليه، ولكنها تتجنب السكان، مع التأكيد في هذا الصدد على أهمية الاستثناءات المصممة جيداً للأغراض الإنسانية.

13- أثنى الفريق على الشجاعة التي أبداها أولئك الذين انشقوا عن النظام السوري وقواته المسلحة. وأكد الفريق نيته في الرفع العاجل للعقوبات على مثل هؤلاء الأفراد حسب ما يكون ملائماً. ودعا الفريق جميع العاملين في الحكومة السورية، أو في القوات المسلحة أو المجتمع المالي والتجاري للابتعاد عن النظام ودعم تطلعات الشعب السوري المشروعة، أو مواجهة المزيد من العزلة من جانب المجتمع الدولي والنظام المالي الدولي.

14- أكد الفريق استعداده لدعم إعادة إعمار سورية في المستقبل والتزامه بمراجعة العقوبات بعد إنتهاء القمع القاتل

بواسطة النظام السوري وحدوث التحول السياسي. وأكد الفريق استعداده لتنسيق هذه العملية مع الأطراف العاملة الأخرى، مثل مجموعة عمل أصدقاء الشعب السوري المعنية بإعادة البناء الاقتصادي والتنمية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات لتسهيل ودعم إعادة إعمار سوريا في المستقبل.

15 - سيعمل فريق العمل الدولي المعني بالعقوبات على إيجاد طرق لمواصلة العمل بين الاجتماعات، وسيعقد اجتماعه الخامس في اليابان قبل نهاية العام.